الفلسفة السياسية بين اوغسطين وتوما الاكويني

م . د . رعد كاظم نعمة
كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الفلسفة السياسية. الدولة. المجتمع المدني

الملخص:

نحاول في بحثنا هذا الوصول الى خلاصة موضوعات الفلسفة السياسية لدى كل من اوغسطين وتوما الاكويني، الدولة مثلا، المجتمع المدني، السلطة، انظمة الحكم، القانون .

فقد حاولنا تبيان اوجه الشبه والاختلاف في تلك الموضوعات، كيف نظر اوغسطين الى الدولة وماذا قال عنها الاكويني، هل المجتمع المدني يختلف عند الاكويني عن اوغسطين، وهل ان انظمة الحكم واحدة لديهما، ام مختلفة، واخيرا القانون ووجهة نظر كل منهما اليه .

المقدمة:

تعرف الفلسفة السياسية بأنها الفلسفة التي تعنى بدراسة موضوعات السياسة، كالدولة والمدينة والسلطة ونظم الحكم والقانون وغيرها من مواضيع السياسة . ولم افرد للتعريف جزءا في المتن حتى لا يطول موضوع البحث. قسمت بحثي الى نقاط هي كالاتي: اولا: الدولة: عالجنا فيها وجهة نظر اوغسطين وتوما الاكويني من الدولة وعلاقتها بالعدالة وبالكنيسة، وثانياً : المجتمع المدني ، كيف نظر اليه اوغسطين، وماذا قال عنه الاكويني . اما ثالثاً: السلطة ونظم الحكم: في هذه النقطة اوضحنا الفرق بين اوغسطين والاكويني وماذا قالا عن السلطة ، وكيف اختلفا في نظام الحكم الذي يكون هو الافضل للدولة. ثم النقطة الرابعة: القانون الالهي والقانون الانساني ، بينا فيها التشابه والاختلاف بينهما .

مشكلة البحث: نحاول من خلال هذا البحث ايجاد حلول لمشكلات طالما تهم النوع الاجتماعي، الدولة مثلاً، وكيف يكون شكلها، ما هي علاقة الحاكم بالمحكوم ما علاقة الدولة بالعدالة، وكذلك المجتمع المدني، وعلاقته فيما بينه، وعلاقة المجتمع المدني بالدولة، وايضاً القانون

وكيف يكون شكله، وهل هنالك علاقة بين القانون الالهي والقانون البشري، وايضاً شكل سلطة الحكم وعلاقتها بالمجتمع المدني .

منهجية البحث : منهج المقارنة هو المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث، لما له من اهمية في فهم الاشكاليات المطروحة في البحث، اخترت هذا المنهج بين كل من اوغسطين وتوما الاكويني، لتوضيح الفلسفة السياسية عند كل منهما، لتكون الافكار اكثر وضوحاً وليتسنى للقارئ الافادة اكثر.

المبحث الاول : الدولة :

الفكرة الرئيسية عند اوغسطين عن الدولة هي ان المجتمعات السياسية برزت الى الوجود نتيجة لسقوط الانسان بسبب الخطيئة ، اذ ان الانسان هو مظهر لخطاياه .

يعرف اوغسطين الدولة بأنها تجمع لكثرة من الناس تريد ان تعيش بموجب قانون مرضي به، في اطار من المصالح المشتركة ، وهذا ما يسمح له ان ينتسب الى الشعب الروماني او يرفض له، بحسب ظروف وجوده الخاصة، ما يجعله شعباً يكون دولة (اوغسطين، 2007، ص101)، وهذا يعني ان اوغسطين يرى ان الدولة هي عبارة عن مجموعة من الناس، هؤلاء الناس يجب ان يعيشوا على اساس القانون الذي يرتضونه ، وهذا القانون يكون على اساس المصالح المشتركة فيما بينهم، ولشهرة وتطور الدولة الرومانية انذاك، فان اوغسطين يرى ان هذه المجموعة من الناس مخيرة بالانتساب الى الشعب الروماني او رفضه ، فالمهم عنده ان مجموعة من الناس هي التي تكون الدولة .

كذلك يعرفها بانها مجموعة عاقلة تتوحد حول تملك مشترك وهادئ لمن تحب، واذا اراد انسان ان يعرف شعباً فما عليه الا ان يتأمل فيما يحب، ولكن اياً كان موضوع حبه، بحيث تجتمع موضوعات عاقلة دون الحيوانات وارتبطت فيما بينها في تملك مشترك وهادئ لما تحب، حق لها شرعاً اسم دولة، وتكون الدولة دولة ممتازة اذا كانت المصلحة التي تجمع بين افرادها شريفة (اوغسطين، 2007، ص161- 162)

فالدولة اذن هي مجموعة من الناس، هذه المجموعة يجب ان يحكمها القانون، وهذا القانون يجب ان يطبق على الجميع، وذلك لتحقيق مصالحهم ، وان الشعب الذي يكون الدولة يجب ان تسود المحبة بينه ، وكلما كانت المصالح المشتركة بين هذه المجموعة من الناس قائمة على اساس القانون والنظام والسلم، تكون حينئذ في تقدم وتطور وازدهار.

من هذه المجموعة التي تكلم عنها اوغسطين، ينتقل الى المفهوم الاعلى للدولة، والتي في نظره الدولة المسيحية، وهذه الدولة التي تصورها اوغسطين، انما هي الدولة التي تستمد سلطتها من الله مباشرة. ومعنى ذلك انها لن تكون دولة علمانية خالصة، بل ستكون دينية كذلك ، لكنها ايضاً لن تكون دينية خالصة، بل جامعة للطابع العلماني والطابع الديني معاً. ومعنى هذا ان هذه الدولة ستكون مهمتها الاصلية، ما يتصل بالحياة الدينية، اي انها ستعمل من اجل تحقيق السعادة على الارض وتحقيق السعادة في الآخرة بالنسبة للمواطنين (بدوي، عبد الرحمن، 1979، ص38- 39)

فهذه الدولة التي يقصدها اوغسطين يجب ان تحقق السعادة على الارض من حيث احترام القانون، وانتشار الحب على اساس المصالح المشتركة، وكذلك تحقق السعادة في الآخرة، باعتبار ان هذه المجموعة التي تعيش على التعاون والحب يجازيها الله في الآخرة بسعادة مطلقة .

يشبه اوغسطين في كتابه مدينة الله الناس وتجانسهم بينهم بتجانس الاصوات في الالات الموسيقية حيث يقول ((اذا وجب الوصول الى شيء من التجانس والتوافق بين اصوات مختلفة ومتنافرة في الالات الموسيقية حتى على حساب السمع المرهف وان كان تعيين النغم يوجد بين الاصوات الاكثر تبايناً فمن الضروري استمراريتها التي لا يمكن ان تتحقق بلا عدالة))(اوغسطين ، 2007 ، ص91)

فالتجانس والعدل كما هو مفروض بين الاصوات في الالات الموسيقية يجب ان يكون هذا التجانس والعدل بين الناس لأنه الضامن لاستمرار الدولة .

وهذا التالف والحب والانسجام كما يرى اوغسطين يجب ان لا يفهم بأنه ضعف في الدولة، حيث يعتقد البعض ان تعاليم المسيحية مخافة لمقتضيات الدولة ، فهي تقول بعدم مقاومة الشر ، يقصد اوغسطين الدولة المسيحية، وبعرض الخد الايمن للصفع بعد الخد الايسر، واعطاء ستة لمن يسال خمسة، والحقيقة ان المسيحية اذا فهمت على وجهها الصحيح، عادت على الدولة بما لم تعرفه الدولة الرومانية بازهى ايامها من القوة والفلاح، ما الدولة ان لم تكن جماعة متألفة. احياناً يخالف الواقع تعاليم المسيحية الا ان هذه الاخيرة ساهمت في نشر السلم والنظام والمحبة بين الافراد لتقوية العلاقات فيما بينهم واجتناب الظلم والاستبداد لتأسيس دولة مثالية على اخلاق مسيحية.(حفصة، بلخير ،2016، ص49)

ونجد اوغسطين كذلك يعرف الدولة باقتباس من شيشرون، حيث يرى بأنها مجموعة من الناس يربطها تسليم عام بالحق ومجموعة من المصالح (جوزيف كروبسي، ليوشتراوس ،2005 ، ص269)

يصر اوغسطين على انه لا يمكن لدولة ان يكون فيها قانون بلا عدالة، لأنه ان لم يكن هنالك قانون فلن يكون هنالك حق عام .

ان اوغسطين لا يرى الدولة الا فيما اسماه بمدينة الله، حيث ان الصفات التي وضعها اوغسطين لمجموعة الشعب، والتي هي التجانس، والحب، والعدالة، تمهيداً لتكوين مدينة الله، وان لم تكن هذه المدينة موجودة على الارض، الا ان هذه المجموعة وان عاشوا على الارض في حياة مشتركة مع مواطني المدينة الارضية، الا انهم يعيشوا فيها كالغرباء الذين ينتظرون بفارغ الصبر العودة الى ارضهم واصلهم(النشار ، مصطفى ،1999، ص189)

وهذا يعني ان الدولة عند اوغسطين او المدينة هي فقط مدينة الله التي لا وجود لها، الا انه يرى ان مواطني المدينة الارضية وان كانوا يعيشون في هده المدينة الارضية الا انهم يعيشون كالغرباء وهؤلاء ينتظرون العودة الى مدينتهم الحقيقية التي هي مدينة الله .

اما عن علاقة الدولة بالكنيسة فاوغسطين يرى ان الكنيسة يجب ان تشرف على الدولة من اجل توجيهها الى الحياة الاخرة . والدولة يجب ان تساعد الكنيسة على تحقيق اغراضها (النشار ، مصطفى، 1999، ص189).

وهذا هو منهج اوغسطين الذي يرجع فيه كل شيء الى الله ، ومن الله يخرج كل شيء . فهذا الربط بين الكنيسة والدولة لكي يضمن للدولة السلام والهدوء .

بعد ذلك يستحدث اوغسطين فكرة جديدة اسماها مجموعة الامم المسيحية ، والتي هي عنده ذروة تطور الانسان الروحي، وهذه الفكرة اصبحت جزءاً اساسياً في الفكر المسيحي، وقد تحكمت هذه الفكرة في عقائد المفكرين الكاثوليك والبروتستانت على السواء(حروش، نور الدين ، 2012 ، ص135)

ويؤكد اوغسطين دائماً على الدولة بأنها يجب ان تكون مسيحية فالدولة المسيحية هي التي تخدم المجتمع الذي تربطه العقيدة المسيحية المشتركة ، وان هذا المجتمع يتجه بفضل هذه العقيدة الى حياة تسمو فيها العناية بالروح على اية عناية اخرى (حروش، نور الدين، 2012 ، ص136).

فهذا الربط بين الدولة والكنيسة لحياة هادئة يسود فيها السلام والقانون باعتبار ان الكنيسة هي ممثلة الاله في الارض وهي من تقوم الدولة وترشدها الى الطريق الصحيح .

بعد ذلك يتحدث اوغسطين عن العدالة وعلاقتها بالدولة، حيث يرى اوغسطين ان العدالة ترجع الى الله، فالعدالة داخل الفرد بين قوتي الخير والشر لن تتحقق بتلبية مطالب النفس خاصة الشهوانية منها، بل تتحقق في حالة الصلة الطيبة بين الانسان والله، اي ان العدالة اساسها العودة الى الله والالتزام بكل جوانب العقيدة الدينية اذ ان جوهر العدالة يكمن في العلاقة بين المرء والرب وتنبثق عنها بالتأكيد العلاقات السليمة بين الانسان والانسان . فالعدالة لن تتحقق من خلال الانسان فقط بل من خلال علاقته بالله . يقول اوغسطين ((ان العدالة هي الفضيلة الذي تعطي كل واحد حقه . فما هي اذن تلك العدالة في الانسان التي تسرقه من يد الله لتجعله عبداً للارواح الشريرة؟ هل يعني هذا اعطاء كل ذي حق حقه. الانسان الذي يسرق شيئاً من شخص اخر قد اشتراه ليعطيه لمن لا حق له به ظالم، والانسان الذي يخرج عن سلطان الله خالقه ليجعل ذاته عبداً للارواح الشريرة يكون على حق)) (اوغسطين ، 2007 ، ص151).

وهنا اوغسطين يقصد ان العدالة هي التي تعطي الاشخاص حقوقهم ، وان الانسان اذا اخذ حق من شخص آخر فانه ظالم . وهذا الانسان يخرج عن سلطان الله يكون عبداً للارواح الشريرة .

وهذه العدالة التي تحدث عنها اوغسطين والتي هي بين الفرد والدولة يمكن القول من انه كان متاثراً بافلاطون، والانسجام المتوخى لديه، شبيه بانسجام اجزاء الجسم الانساني، فاذا تحققت العدالة وعم السلام بين اعضاء الجسم الاجتماعي، يمكن القول ان الغاية الاساسية للتجمع البشري قد انجزت وتحققت كذلك يميز اوغسطين بين العدالة الاجتماعية والعدالة المطلقة . حيث ان مواطن مدينة الله يعرف غالباً من العدالة التي يطبقها في بلده الخاص ، ويتوافق مع قوانين هذا البلد ، ويحاول فقط نشر السلام المدني في العلاقات بين الامم (المحمداوي ، علي عبود ، 2015 ، ص89).

ومن خلال العدالة الاجتماعية التي يطبقها مواطن المدينة الارضية ، ينتقل الى مواطن مدينة الله ليطبق العدالة المطلقة في مدينة الله وان لم يستطع فان تلك العدالة ستتطبق في الحياة الاخرة .

بعد ذلك يتحدث اوغسطين عن مجموعة الامم المسيحية وعلاقتها بالعدالة فهذه المجموعة هي اتحاد الدول التي تعتنق المسيحية كديانة لها، هذا ايماناً منه ان الدول غير المسيحية عجزت وتعجز عن اقامة العدالة، وبهذا يعترض اشد الاعتراض على اراء شيشرون وغيره من مفكري ما قبل المسيحية الذين زعموا ان اقامة العدالة هي وظيفة اي مجموعة امم او وظيفة الدولة بغض النظر عن عقيدتها، فيرى بأن العدالة لا يمكنها ان تتحقق ما دامت الدولة غير مسيحية وبالتالي من اجل تحقيق هذه العدالة يجب ان تكون الدولة مسيحية، وانه من المغالطة القول بأن الدولة قادرة ان تعطي كل ذي حق حقه اذا كانت هذه الدولة نفسها لا تعطي حق الله او بعبارة اخرى لا تعطي الله نفسه حقه في العبادة (حروش ، نور الدي ، 2012، ص 136- 137).

فالعدالة الحقيقية هي العدالة المسيحية ، اما اذا كانت الدولة غير مسيحية لا تتحقق فيها العدالة. ان الدولة الحقة هي التي تقوم فيها العقائد على اساس من التعليم والتي تحافظ على سلامة هذه العقائد ، ولا يمكن بعد الآن اي بعد ظهور المسيحية ان ترتقي اي دولة الى مرتبة الدولة الحقة ما لم تكن مسيحية ولا تستطيع اي حكومة ليس لها صلة بالكنيسة ان تكون عادلة (حروش ، نور الدين ، 2012 ، ص137)

اذن فالدولة المسيحية لانها مرتبطة بالله هي فقط من تحقق العدالة وغير الدولة المسيحية لا تستطيع ان تحقق العدالة لانها بعيدة عن الله .

اما اذا انتقلنا الى توما الاكويني فهو يختلف عن اوغسطين حيث انه يعترف بشرعية الدولة ويرفض ان يضيف عليها صفة الخطيئة كاوغسطين . انه ينظر الى العالم على انه نظام تصاعدي يتبؤا الاله فيها اعلى مرتبة . ولكن هذا النظام التصاعدي ليس في النظام الديني فقط ، كما هو عند اوغسطين، بل وكذلك التشريع الذي ينبع عن طبيعة الانسان ، ويستمد وجوده من ارادة البشر. وهكذا تصبح العلاقة بين المدينة الالهية والمدينة الارضية ليست علاقة الصراع والتعارض، وانما علاقة استيعاب واحتواء. وفكرة الدولة واصولها تتصل اساساً، بنزعة الاندفاع الاجتماعي للانسان : فالانسان كائن اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش خارج اطار الجماعة. ومن ثم تكون الدولة حدثاً طبيعياً تقتضيه طبيعة الحياة الانسانية وتتمثل في كونها تنظيماً ارتضاه الافراد بحريتهم لتحقيق اهداف الافراد (محمد صالح، غانم، 2001 ، ص191).

فالفرق واضح بين اوغسطين وتوما الاكويني، فبينما اوغسطين يرى ان الدولة الحقيقية والعادلة والقانونية، هي الدولة الدينية المسيحية المستمدة وجودها من الله، فان توما الاكويني يرى بأن الدولة تبدأ من الانسان داخل مجموعة، فالانسان كائن اجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش خارج الجماعة، فالدولة هي حدثاً طبيعياً تقتضيه طبيعة الحياة الانسانية، وتنظيم الدولة هو تنظيم ارتضاه الافراد بحريتهم .

فالدولة والمجتمعات حسب هذه النظرة سابقة للفرد. والانسان بحكم الطبيعة يحيا في المجتمع الاوسع من العائلة، والذي يضمه وجيرانه تحت حكم مشترك. والمجتمعات لم تقم نتيجة الفتح ولا العقد الاجتماعي، ولا قامت لمجرد الحفاظ على الاستقرار لحماية المصالح، بل انها قامت لأن البشر بالطبيعة هم اعضاء فيها ، ولأن الحياة الانسانية السليمة مستحيلة مالم يكن البشر اعضاء في متحدات سياسية– دول- (كرانستون، موريس ، 1991، ص33)

وانطلاقاً من هذه الرؤية فأن الاكويني يرفض فكرة اوغسطينية اخرى تقول ان البشر افسد جميع المدن، وان امال المسيحيين بقيام المجتمع الافضل مرهونة بالعالم الاخر. فالاكويني اعتقد عكس ذلك، وقال ان العدالة يمكن ان تشيع وان تنتصر في هذا العالم، وانه من الممكن التحدث عن نظام مسيحي لحكم الانسان على الارض . وكانت عضوية الكنيسة عنده اسمى من شراكة المواطنة في الدولة . لكنه ميز تمييزاً واضحاً بين مملكة الدين ومملكة الدنيا . واعتبر ان فنون الحكم والدولة تتطلب مهارات تختلف عن العمل في سلك الانظمة الدينية يضاف الى ذلك ان الكنيسة عالمية في عضويتها، وفي هذا المجال فانه يتبع تفكير ارسطو لجهة ان الدولة شيء محدود في الحجم والعدد، وعلى هذا الاساس فالكنيسة واحدة ، لكن الدولة متعددة (كرانستون ، موريس ، 1991 ، ص34)

فالفرق واضح في هذه النقطة بين اوغسطين وتوما الاكويني، فبينما اوغسطين يرى بأن مواطني الدولة عليهم ان يرجعوا بكل شيء الى الكنيسة لانها الناطق الرسمي باسم الله، فان الاكويني يرى بأن هنالك تفريق بين مملكة الدين ومملكة الدنيا . حيث ان فنون الحكم تتطلب مهارات تختلف عن سلك الانظمة الدينية .

المبحث الثاني : المجتمع المدني .

اما فيما يخص المجتمع المدني فلفهمه عند اوغسطين يكفي ملاحظة حشد عمومي لحضور عمل مسرحي، حيث يجتمع المتفرجون الذين يجهلون بعضهم البعض دون ان يشكلوا

مجتمعاً، الا انه اذا كان احد الممثلين ذا مواهب فان الاعجاب المشترك به يؤلف فيما بينهم تعاطفاً متبادلاً واذا صاروا يتبادلون الحب فما ذلك الا بسبب الممثل الموهوب الذين اشتركوا في حبه (زيعور ، علي ، 1983 ، ص177)

يقصد هنا اوغسطين ان المتفرجون لا يعرفون بعضهم البعض لكن اذا اعجبوا بالممثل اكثروا من التصفيق له واجتمعوا واشتركوا في حبهم للممثل واصبحوا يحبون من يصفق ويكرهون من لا يصفق ومنه فان المجتمع هو جماعة من الناس اجتمعوا على حب واحد لموضوع معين . هكذا فان الحب لشيء ما يولد عفوياً مجتمعاً مؤلفاً من جميع الافراد الذين يشتركون في حبه ويبتعدون عن من لا يحبونه ومن يحب الله فانه يجد نفسه بحكم هذا الامر في علاقة مجتمعية مع سائر من يحب ومنه فان الحب في نظر اوغسطين هو الرابطة الاجتماعية والصلة بين الافراد والمؤسس للمجتمع (زيعور ، علي ، 1983 ، ص177).

نرى هنا ان اوغسطين اجمع على انه اذا اشترك جميع افراد المجتمع على حب شيء ما ويشتركون في الاراء والمشاعر والاحاسيس التي تقوم على الرضا والمحبة ويهدفون الى غايات مشتركة فأنهم يشكلون مدينة .

ويرى كذلك ان بتعدد انواع الحب المشترك تتعدد انواع المدن ، اي ان عدد المدن يساوي عدد انواع الحب ، حيث ان في الانسان نوعين من الحب فأنه يجب ان يكون هنالك بالطبع مدينتان تنظمان وحدهما سائر المجتمعات البشرية . لكل مجتمع غاية واضحة يشترك فيها كل اعضائه – ذلك ان ما يحبه المجتمع هو ما يحبه الافراد (زيعور، علي، 1983، ص177).

دخل الشر الارض بمعصية ادم، فتفرق الناس طوائف كل منها يسعى لخير ما، اذ ليس المجتمع حشداً من أناس يجهل بعضهم بعضاً ، كما يتفق لشهود التمثيل قبل بدايته، وانما المجتمع اشتراك في الفكر والعاطفة، كما يشترك شهود التمثيل في الاعجاب بممثل فيؤلف هذا الاعجاب منهم وحدة معنوية (كرم، يوسف ،2012 ، ص48)

اذ عندما يبحث اوغسطين في المدينة الارضية من حيث انها مجتمع مدني، وبالتالي في جانبها السياسي ، فأنه يراها ويعرفها كما يفعل شيشرون فالشعب كثرة يوحدها ارتضاء القانون ذاته والتشارك في المصالح ذاته، فهو يعطي هنا نظاماً طبيعياً للشعب ، المجتمع مهما كان طبيعياً فهو مرتبط بالنظام الالهي بطرق مختلفة، كل سلطة تاتي من الله، لا يبدو اوغسطين بعيداً عن اثر بولس(توشار ، جون ، 2010 ، ص169)

قد يقال ان لب نظرية اوغسطين السياسية هو تعليمه الخاص بالفضيلة، التعليم الذي يمتلك جذوره في كل من التراث الفلسفي وتراث الكتاب المقدس . وان الانسان بطبيعته مزود وحده بالكلام، الذي يستطيع بواسطته ان يتواصل، وينخرط في علاقات متعددة مع الاخرين ولا يبلغ الانسان كماله الا عن طريق ارتباطه مع اقرانه وتكوين مجتمع سياسي معهم (جوزيف كروبسي، ليوشتراوس ، 2005 ، ص269)

اي ان الانسان يولد صفحة بيضاء لا يعرف شيء ومع انخراطه في المجتمع يتعلم الكلام ويستطيع التواصل مع الناس من خلال الكلام ومن هنا يتكون المجتمع .

ثم يرى اوغسطين ان العدالة هي حجر الاساس للمجتمع المدني، فعليها تعتمد وحدة اي مجتمع بشري ونبله وتحافظ على السلام ، الخير العام للمجتمع، وشرط كل المنافع الاخرى التي يحصل عليها المجتمع، وبدون السلام اي النظام الهادئ ، لا يستطيع اي مجتمع ان يزدهر ، او حتى يبقى . وايضاً يرى بان الطبيعة البشرية مكونة من عنصرين هما الجسد والروح ، ومن هذه الطبيعة المزدوجة، تكون الامور مقسمة الى قسمين ، دينية مصدرها الجانب الروحي ودنيوية مصدرها الجانب الجسدي. حيث ان التنوع الهائل للامم المتعددة في الارض ، لكل منها عاداته وتقاليده ، ولغته واسلحته وملابسه المتباينة للغاية فانه يمكننا القول مع الكتاب المقدس، انه لا يوجد الا فريقان من البشر او مدينتان ، واحدة هي مدينة البشر الذين يريدون العيش وفقاً للجسد، والاخرى مدينة البشر الذين يعيشون وفقاً للروح (محمد ، بن علي ، 2012 ، ص64)

فالمجتمع المدني عند اوغسطين يجب ان يعيش حسب القانون والمصالح المشتركة ، وان الحب هو اساس المجتمع المدني، وعلى المجتمع ان يطبق العدالة اذا اراد العيش بسلام وهدوء .

واذا انتقلنا الى توما الاكويني فانه يرى بأن المجتمع المدني هو شيء طبيعي بالنسبة له، ليس بوصفه شيء معطى عن طريق الطبيعة ، بل بوصفه شيء يميل اليه بالطبيعة وضروري بالنسبة لكمال طبيعته العاقلة ، وان الرابطة البشرية تكون كافية بذاتها والتي تكفل شروط الفضيلة واشباع حاجات الانسان هي المدينة (الواهمة ، حساين ، 2022 ، ص91)

فالمدينة في نظر الاكويني هي الكمال للذهن البشري ويمكن تلخيص المجتمع المدني عند الاكويني بالآتي :

1- الانسان بالفطرة اجتماعي والمجتمع بالنسبة له هو الوسيلة التي بها يحقق احتياجاته .

2- هدف المجتمع يكمن في تحقيق الامال المشتركة التي تخص تلك الافراد الذين يعيشون فيه او مكونون منه .

3- من الضروري ان تكون هنالك سلطة ترشد المجتمع وتسيره وتساهم في مساعدة الحاكم ليحقق الغايات الاجتماعية وهذا لا يتم الا عن طريق التفاهم بين الحاكم والمحكوم والدستور الذي يرضخ الافراد له (الواهمة، حساين ، 2022 ، ص91)

فطبيعة المجتمع البشري تختلف عند الاكويني عن اوغسطين ، فهذه الطبيعة اي طبيعة المجتمع المدني ، ولأن الانسان كائن اجتماعي بطبعه ، فالمجتمع يكون هو الوسيلة لتلبية حاجاته . وايضاً لتلبية حاجاته ، وتحقيق اماله ، هو بحاجة الى العيش مع الافراد الذين يكونون المجتمع . وايضاً من الضروري وجود سلطة ترشد المجتمع وتساعده ليحقق غاياته الاجتماعية بالتفاهم بين الحاكم والمحكوم .

المبحث الثالث: السلطة ونظم الحكم .

يرى اوغسطين ان كل سلطة تنبثق من الله : فمن الله يكون مبدأ كل سلطة ، وان كان الانسان يتحالف مع قرينه لكي يختاروا زعيماً لادارتهم وهو يؤسس المدينة الارضية، الا انه غير كاف لكسب الشرعية لهذا السلطان، حيث ان من الدقيق ان نقول: ان هؤلاء الحكام يحصلون على وظيفتهم عبر الانتخاب او الحظ او الوراثة، ولكنهم لا يكتسبوا السلطة الا من الله الذي ترك لهم المسببات الثانوية ليقوموا بدور التفضيل والاختيار او الخضوع، بينما السلطة في جوهرها وفي اصلها مستمدة من مشيئة الله (المحمداوي، علي عبود، 2015، ص90).

يرى اوغسطين ان مصدر السلطة وطبيعتها تعود الى مشيئة الله، وان الانسان يتحالف مع قرينه لكي يختاروا المسؤول وهو رئيس المجتمع، وهنالك اشخاص يعتقدون انهم حصلوا على وظيفتهم بالحظ او الصدفة او الوراثة او الانتخاب، فالسلطة تفويض الهي. الله لا يعين هذا النظام من الحكم او ذاك ، ولا يدل على شخصية هذا الرئيس او ذاك. فهذه الامور تفصيلية ، والمهم فيها جوهر السلطة الموجود في الوظائف السياسية، وهو جوهر يدين الله بتعيينه وتسميته (زيعور ، علي ، 1983 ، ص178)

هنا يربط اوغسطين بين السلطة والالوهية، فالله ينظم كل شيء فهو الذي يرفع دولة ويضع دولة اخرى ، ويعطي لكل واحدة النظام الذي تستحقه .

ان الله في نظر اوغسطين لا يترك الدول والانظمة بلا رعاية منه، فالله ينظم كل شيء، ويعطي لكل دولة النظام الذي تستحقه، حتى وان ساد هذا المجتمع الاستبداد والحرب فهو قضاء وقدر من الله وفق عناية. وهكذا فان اوغسطين مستند الى التراث البولسي حيث يعلم ان سلطات الحاكم الظالم من عند الله ، وعلى المسيحيين تحمل الظالم ، لأن للظلم غاية حددها الله ، ولذا تجب الطاعة لا الثورة . ان الله يعطي للسلطة في حد ذاتها شرعيتها، دون ان يظمناو يكفل الممارسة الفعلية والواقعية لهذه السلطة. ثم ان كل عمل سياسي يخضع للعناية الالهية من حيث الجوهر (زيعور ، علي ، 1983 ، ص178)

وهنا ممكن القول ان اوغسطين يبرر للحاكم الظالم ظلمه من حيث يعلم او لا يعلم ، بحيث يرى ان السلطة وان كانت ظالمة ، فعلى مواطني هذه السلطة الطاعة لها ، لانها مستمدة من الله .

بعد بدايات القرن الرابع كانت الكنيسة المسيحية خاضعة لسلطان الدولة عن طواعية ودهاء معاً متبعين اراء بولس السياسية ((لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة، انه ليس سلطان الا من الله والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله ، حيث ان من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقامون سيأخذون لانفسهم دينونة))(مزاود، نسيبة، 2012 ، ص32)

وهنا فان خضوع الانسان للسلطة الدنيوية يعتبر امتداد لخضوعه لربه، وواجب الطاعة هذا يعود في الاصل الى التراث اليهودي، حيث نادت اليهودية من قبل بطاعة الملوك الذين يتم تعيينهم من قبل الاله وهو امر لا يتعلق بشخصية الحاكم ، بل يرتبط بوظيفته، بغض النظر عما يكون في شخصيته من نقص. من هنا تصبح العبودية من الناحية السياسية ، كالفقر من الناحية الاجتماعية والمرض من الناحية الصحية، محنة قد يمر بها الانسان على الارض، فهذه كلها الام جسدية مادية او ضروب من العذاب الارضي وتلك هي طبيعة المملكة الدنيوية . فلما كان مجال الجسد ومجال الروح مفصولين تماماً، فعلينا ان لا نبتئس كثيراً لمحن الجسد ، ولما كانت مأسي الحياة البشرية هي من صنع البشر وهي تختلف بطبيعتها عما تصنعه السماء، فعلى المواطنين ان يتحملوا حكم البشر ، وبالمثل على العبيد ان يتحملوا ما هم فيه (بن علي ، محمد، 2013 ، ص64)

استغل القديس اوغسطين انحطاط الامبراطورية الرومانية وعوضها بسلطة الكنيسة فاصبح رجل الدين لا يهتم بالقضايا الدينية وحسب وانما السياسية ايضاً حيث استغل اوغسطين السلطة السياسية واعلن الحرب على الحركة الدوناتية ذات التمرد الديني والدوارية ذات التمرد الاجتماعي (مزاود ، نسيبة، 2012، ص79)

نادت الحركة الدوارية بتحسين مستوى الحياة كاهم مطالبها لكن الحركة الدوارية كانت لها مطالب مختلفة على رأسها التصدي للتدخل السياسي في الكنيسة وخاصة ان زعيمهم دوناتس صاحب المقولة المشهورة ((ما شأن الامبراطور والكنيسة)) رفض فكرة التعايش السلمي الذي نادى بها اوغسطين لايمانه العميق بأن الكنيسة اذا خرجت عن اطار دورها الروحي فقدت حقيقتها التي وضعها الرب لها ، لكن القديس اوغسطين اعطى للموضوع تفسيراً مختلفاً في كتاباته المتعددة ضد الدوناتيين (مزاود، نسيبة ، 2012 ، ص79)

ان تصور اوغسطين لعلاقة السلطة بالكنيسة يستند الى فكرة لاهوتية شأنها شأن كل افكار اوغسطين في اي مجال ، فكل شيء عنده مرجعه الى الله . وهذه الفكرة اللاهوتية مفادها ان الله خالق كل شيء ، ومدبر كل شيء، فهو الذي يهب السلطة لمن يريد بتدبيره وعنايته ، وبما ان الامر كذلك فلا بد من طاعة السلطة ومهادنتها وان كانت تلك السلطة ظالمة ومستبدة، لأن في عصيان السلطة عصيان لارادة الله، بل حتى في مقاومة تلك السلطة فهي مقاومة لله لم يبين اوغسطين اي نظام هو الافضل بل اكتفى بطاعة اي نظام لانه منصب من قبل الله.

على عكس ذلك فأن الاكويني يبين ان افضل الحكومات هي الملكية، بسبب الوحدة التي تؤمنها هي وحدها للمجتمع ، فلا الارستقراطية التي يخشى ان تتحول الى الاستبدادية او الاوليكارشية او الديمقراطية ولا الجمهورية حتى قادرتان على تحقيق افضل الحكومات . وان افضل النظم السياسية هي التي تخضع الجسم الاجتماعي لحكومة الفرد، الا ان حكم الدولة من قبل الفرد يجب ان يستند الى الشعب ليؤمن الخير العام . واذا كان الملك في مملكته بمنزلة النفس في الجسد، فان ذلك لا يعفيه من ان يكون فاضلاً ، وان يتبع تعاليم الكهنة(توشار ، جان ، 1983 ، ص163- 164).

ان الاكويني هنا يختلف بعض الشيء عن اوغسطين فالملكية عنده ليست مطلقة من الله، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يجب ان يكون الملك فاضل ويتبع تعاليم الكهنة . ان تفضيل الاكويني للملكية يستند الى عدة اعتبارات :

اولاً : الاعتبار الديني:- ان ممارسة السلطة الملكية شبيهة بما يمارسه الله من سلطان . كما ان التركيبة التي تسود النظام الملكي تشبه ما اراده المسيح للكنيسة. اذ ينظر الى العالم على شكل نظام تصاعدي اعلى مرتبة فيه الله . وهذا ما قال به اوغسطين قبله .

ثانياً :- الاعتبار الفلسفي :- ان كل فن انما يقلد ويحاكي الطبيعة . وبما ان الطبيعة ترتكز على مبدأ الوحدة، فانه يجب ان تكون السلطة السياسية في نظام يعتمد الوحدة في القيادة ولذلك يكسب النظام الملكي قوة وافضلية عما سواه من الانظمة التي تتعدد فيها السلطات

ثالثاً:- الاعتبار التاريخي:- يرى الاكويني انه كلما فرغ منصب الملك فان المدينة تنهار، ويستشهد لذلك بشواهد تاريخية كثيرة . ولذلك فالملكية يمكن ان تكون النظام الافضل اذا لم تنحرف عن اهدافها فتصبح الاسوء مع الاستبداد، وذلك بداعي الانانية . فالأنانية تقود الملك الى العزلة (المحمداوي ، علي عبود ،2015 ، ص85)

ثم يضع الاكويني بعد ذلك ما اسماه بالنظام المختلط والذي يعني به انه نظام يتكون من الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، ويحصر الاكويني حسنات النظام المختلط في امرين :

اولهما: ان مشاركة الشعب في الحكم هي الوسيلة الانجح والوحيدة في المحافظة على السلم الاجتماعي . وتلك المشاركة تكون كفيلة ببناء الدولة والدفاع عنها .

وثانيهما : ان مشاركة النخبة في الحكم تبعد الملك عن الانحراف والتحكم والاستبداد .

لم يكن الاكويني ليبعد الملكية عن صور النظم الصالحة ، وانما عمل على تزويدها بدعامات النخب والشعب . فنظام حكم الفرد لديه يجب ان يكون وفق قوانين عادلة ويعاونه في ذلك مجموعة من الاداريين والولاة المنتخبين من قبل الشعب وبذلك يتيح للجميع ممارسة سلطة الاختيار والحكم (جورج لسكييه، ومارسيل بريلو ، 1993 ، ص112)

وهكذا تتبين عنده صدى فكرة ارسطو في الدستور المختلط الذي تلتحم فيه معالم ملكية، وارستقراطية وديمقراطية. وهو اذ يعدد وسائل تنظيم مجتمع عادل لا ينسى اطلاقاً ان في عالم الواقع حكومات طاغية . وهو ابعد ما يكون من دعوة المسيحيين الى وجوب الائتمار فقط بما يصدر عن حكم عادل او مسيحي حقيقي . ذلك لأن طاعة الحكومات عنده جزء من نظام الاشياء الطبيعية. الا ان للمسيحي الحق في عصيان الاوامر ، في حالة وحيدة وهي ما اذا جاءت مناقضة بصورة اساسية للقانون الطبيعي . هنا لا تعود للقوانين غير العالدلة اي قيمة اخلاقية . وهو لا يرغب في اسباغ اي صفة قانونية على اي حكم مناقض لمبادئ العدل الاساسية (كرانستون ، موريس، 1991، ص37)

وهنا يخالف الاكويني ما قاله اوغسطين من ان على كل الافراد ان يمتثلوا لاوامر الرئيس او الملك وان كان طاغياً ، لأن الملك او الرئيس برأيه هو منصب من قبل الله .

اما عن علاقة السلطة بالكنيسة فأن الاكويني يرفض الفكرة الاغريقية القائلة باعتبار الجماعة اقصى الغايات، وهي مصدر للقيم الروحية. لذا يصور العلاقة بين السلطة والكنيسة على غرار السفينة التي تغمر عباب البحر، حيث يكون الحاكم الزمني بمثابة البحار الذي يعمل على صيانتها خلال الرحلة، في حين ان المسيح يكون بمثابة القبطان الذي

يوجهها الى هدفها النهائي . بعبارة اخرى يرى انه طالما وجد تداخل بين مجال اختصاصات الكنيسة والسلطة فيجب ان يخضع الغرض الدنيوي للانسان للغرض الروحي، لان هذا الاخير هو الغرض الوحيد الذي يُتخذ في ذاته، ومن ثم كان على الحاكم ان يبحث على الغرض الاول الدنيوي لا كغاية بحد ذاته، وانما كوسيلة لتحقيق الغرض الثاني الروحي. وهو عندما يفعل ذلك يجب عليه ان يخضع للسلطة الدينية . فالسلطة ليست مستقلة عن الكنيسة، بل هي خاضعة لها بالقدر الذي يختلط فيه مجالهما . وهذا يعني ان الكنيسة فوق الدولة (محمد صالح، غانم ،2001 ، ص195)

وهنا نجد الفرق واضح بين اوغسطين الذي يرى بأن على السلطة طاعة الكنيسة، بينما الاكويني يرى ان السلطة يجب ان تطيع الكنيسة بالقدر الذي يختلط فيه مجالهما.

المبحث الرابع : القانون الالهي والقانون الانساني .

يميز اوغسطين بين نوعين من القوانين، الاول القانون الابدي او الالهي، الله موجود ومطلق، وهو مبدأ كل قاعدة وكل قياس وكل نظام وكل انسجام وكل عدد وكل وزن ، يدبر مخلوقاته حسب القوانين الاحكم، والاعقل، والاوفق لها. وهو يرعى الانسان كما يرعى العصافير ، والارواح ، وحبة الرمل، عنايته تشمل كل شيء، وتشع في الكون باسره: ان القانون الابدي قانون ثابت، لا يتغير بحسب المكان والزمان فهو منقوش في وعي الانسان ، وينير هذا الوعي كما ينير النور الالهي العقل(زيعور ، علي ، 1983 ، ص179 - 180)

ان القانون الابدي هو اساس المجتمع لأنه يمثل الله وهو موجود في كل مكان وزمان وهو مدبر للكون يقوم بحماية الانسان والحيوان . وهذا القانون نوع من الزواجر والروادع التي هي من الضمير، وهذه القواعد ذات بداهة واضحة تستكشف بالعقل وهي الزواجر ذاتها التي نراها للضمير الاخلاقي، وللشرائع المتغيرة التي وان تغيرت بالفعل لتتلائم مع المتطلبات والاحتياجات فانها في حد ذاتها تصدر عن قاعدة واحدة لا تتغير ، يعني ان القانون الطبيعي يعود الى قاعدتين: فالاولى : لا تفعل بالغير ما لا تريد ان يفعل بك، ويجب ان ياخذ كل ذي حق حقه ، ومن صفات هذا القانون صفة الوجوب والالزام فيه. والثانية : انه امر لا يترك مجالاً للاختيار ، فالله يدبر العالم بشكل مطلق وتام ، ومشيئته هي القاعدة لكل المشيئات البشرية التي عليها ان تفعل الخير لا ان تقف ضد ارادة الله، وارادته وعقله شيء واحد، والصفة الثانية في هذا القانون هو انه قادر على ان يثير الانسان ويحركه، اي انه يفتح المجال للمبادرة الشخصية ولا يلغيها (زيعور ، علي ،1983 ، ص179 - 180)

القانون الانساني يرى ان الانسان كائن اجتماعي ، واول رابطة طبيعية ، تقوم بين الزوج وامراته، ثم تضاف الى هذه الرابطة ، رابطة تنشأ بولادة الاطفال، والعائلة تكون منزلاً . والمنزل هو النواة الاولى للمدينة، ويؤلف مجموع المدن الجنس البشري ، وهذا الجنس مع الملائكة والله يؤلف العالم . فاذا نظم كل واحد افكاره واعماله وفق تعاليم القانون الالهي، فان السلام يسود الكون قاطبة . والقانون الانساني او الوضعي شرع لحماية النظام من الفاسدين والمخربين الذين بزرعهم الفوضى، وبعدم انتظامهم يمزقون النظام العام في المجتمع (زيعور، علي ، 1983 ، ص180)

ان القانون الانساني عند اوغسطين هو عبارة عن سلسلة تتكون من الفرد والاسرة والمجتمع فاعالم، لكن الله هو الخالق لكل شيء ، وان الاشخاص اذا ساروا على التعاليم التي اتى بها الله فان الكون يسود فيه النظام والسلام . كما نجد اوغسطين يكرر دائماً عبارة القديس بولس بأن كل سلطة تكون من الله ، وان من يقاومها يقاوم نظام الله . فالاميرو وزير الله ، ولذا فمن الضروري طاعة ذلك الوزير ، فالقانون الانساني هو اداة ضرورية للحكم ولادارة الاسرة والمدينة ، وان اي سلطة لا تستمد شرائعها من الله تكون ناقصة ، والدليل على ذلك ، روما وما هي فيه من سوء ونقص ، مع انها اعطت الشرائع للعالم (زيعور ، علي، 1983 ، ص181)

يصدر القانون الانساني عن القانون الالهي ، ويجب بالتالي ان يهدف الى سيطرة العدالة، لا الى خدمة الحاكم وتأييد الظلم والقوة. وهو يقوم لخدمة المجتمع وتأمين النظام فيه، ولذلك فعلينا اطاعته، وعليه هو ايضاً ان يكتفي بتامين الهدف المجتمعي والسياسي لا ان يتناول اموراً يجب ان يحاسب الله عليها. فليس عليه مثلاً ان يعاقب على ما نقترف من مخالفات لا تضير الغير والمجتمع، فنظامه محصور في نطاق القانون فقط. ان القانون الوضعي او الانساني يتغير بتغير الازمان والاوضاع ، لكنه يبقى صادراً عن قاعدة واحدة لا تتغير. وهذه القاعدة هي القانون الالهي الازلي الابدي الذي لا يتغير.

مثلما فعل اوغسطين فأن الاكويني كذلك يرى ان القانون جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الالهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والارض ، وهو حكمة من الله لتنظم العلاقات بين جميع المخلوقات . اما القانون بالمعنى الانساني الضيق فكان له مظهر واحد من مظاهر حقائق الكون، من بين المظاهر العديدة. هذه النقطة كان لها اهمية كبيرة عند الاكويني، فوجه عنايته الى تطور نظريته العامة عن القانون بدرجة تفوق عنايته بأي جزء آخر في نظريته السياسية . وكما قسم اوغسطين القانون الى القانون الالهي والقانون الانساني،

كذلك فعل الاكويني حيث قسم القانون الى قانون الهي وهذا القانون عند الاكويني تندرج تحته ثلاثة انواع من القوانين التي هي، القانون الازلي، والقانون الطبيعي، والقانون الالهي، والنوع الثاني من القوانين عند الاكويني هو القانون الانساني (سباين، جورج،1969، ص355 - 356) .

فالقانون الازلي كما يرى الاكويني هو الذي يدبر شؤون الخليقة كلها، عبر الحكمة الالهية التي تسمو فوق فهم الانسان(المحمداوي ، علي عبود ،2015 ، ص83)

هذا القانون يتطابق مع العقل الرباني حكم الله للعالم لا يحده الزمن . بعبارة اخرى هو القانون الذي يحكم الله به العالم . مع ذلك فهو ليس غريباً عن الادراك الانساني او مضاداً لقواه العقلية، طالما ان الانسان يشارك بتطبيقه بطبيعته (محمد صالح، غانم ،2001 ، ص195)

اما القانون الطبيعي، يصفه بأنه انعكاس للحكمة الالهية في المخلوقات. وهو يتجلى فيما تغرسه الطبيعة في سائر الكائنات الحية من ميل نحو فعل الخير، وتجنب الشر ، وحماية النفس، اي ان يحيا الانسان حياة ذات طبيعة متزنة ومعقولة (سباين ، جورج ،1969 ، ص357)

ومعنى هذا ان القانون الطبيعي هو قانون يكتشفه الانسان عن طريق عقله بفضل بحثه عن غرض الله في خلقه وعن ارادته في ذلك الخلق . هذا القانون هو منحة من الله يحكم به العقل او النفس التي تتاثر بالقانون الازلي .

ومن ثم القانون الالهي الذي هو في نظره الوحي او التبليغ، شريعة اليهود، وكذلك الاحكام الخاصة للاخلاق والتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب المقدسة او الكنيسة، هذا القانون نعمة من نعم الله وليس من عمل العقل الطبيعي. انه لم يقلل من اهمية القانون المسيحي الذي جاء عن طريق الوحي ، ولكنه حرص كثيراً على ان لا يوسع الفجوة بين العقل وبين هذا القانون. فالوحي يؤيد العقل ولا يمكن ان يكون معادياً له (سباين، جورج ،1969 ، ص357)

فالقاون عنده مزدوج، ويتجلى في العهد القديم والعهد الجديد . وان هذا القانون منزل كهبة، نعمة الهية، والتي لا يمكن تفسيرها بالعقل الانساني وحده، كما انه يتفرع من القانون الازلي باعتباره المصدر المشترك والاصل(شوفالييه، جان جاك ،1979 ، ص190)

اما القانون الانساني فقد قسمه الى قانون الشعوب وقانون مدني، واعتبره خاصاً من حيث انه ينظم نوعاً واحداً من المخلوقات . وان هذا القانون لم يأتي بمبادى جديدة، اذ هو مجرد تطبيق للمبادئ العظمى لنظام سائد في انحاء العالم . وهذا القانون يضع مقياساً بواسطة العقل لخير المجموع وليس لمنفعة فرد او طائفة معينة، وكدلك يرتكز الى سلطة عامة تسنده وليس الى ارادة فردية، ويصفه بأنه شريعة تستهدف الخير للعالم، املأها العقل وصاغها من يرعى شؤون الجماعة ، ثم اشتهرت . (سباين ، جورج ، 1969، ص358 - 359)

وهذا القانون يتقرع من القانون الطبيعي باعتباره نتيجة وتحديداً خاصاً للاوامر المشتركة لهذا القانون. وعلى القانون الانساني ان يسد فراغ الهوة الموجودة بين المبادئ الكلية للقانون الطبيعي، وتفاصيل الاعمال الخاصة التي يجب ان تتفق معها ، والتي لا يمكن لأي تفكير فردي ان يكون قادراً على تجاوزها . ويلجأ القانون الانساني علاوة على العقل الى الانضباط الاكراهي في البداية بسبب الخوف من العقاب . ومن القوة القمعية التي تمارسها الدول، هذا الانضباط يمكن ان يأتي للبشر بقابلية الفضيلة (شوفالييه، جان جاك ،1979، ص190)

بالنتيجة يتفق اوغسطين والاكويني على ان هنالك قانون انساني وقانون الهي ازلي ابدي، فالقانون الانساني او الوضعي هو جزء من القانون الالهي، وان كان القانون الالهي بمضمونه واحد بينهما، الا ان الاكويني يقسمه الى ثلاثة اقسام، لكن المحصلة هي ان القانون الالهي واحد عند كلاهما .

مصادر البحث

*النشار، مصطفى، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999 .

*اوغسطين، مدينة الله، ترجمة يوحنا الحلو، دار المشرق ، بيروت – لبنان، 2007 .

*بدوي، عبد الرحمن، فلسفة العصور الوسطى، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1979 .

*بلخير ، حفصة، الفكر السياسي عند القديس اوغسطين، شهادة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2016 .

*توشار، جان، تاريخ الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط، دار التكوين، سوريا ، 2010

*حروش ، نور الدين، تاريخ الفكر السياسي ، الامة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2012 .

*زيعور، علي، اوغسطينوس، بيروت ، لبنان، 1983 .
*سباين، جورج ، تطور الفكر السياسي، دار المعارف ، القاهرة ، 1969 .
*شوفالييه، جان جاك، تاريخ الفكر السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 1979 .
*كرانستون، موريس ، اعلام الفكر السياسي ، دار النهار ، بيروت، 1991 .
*كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الاوربية في العصر الوسيط، دار هنداوي، القاهرة، مصر ، 2012
*كروبسي، وليوشتراوس جوزيف، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة، محمود سيد احمد، المجلس الاعلى، 2005
*مارسيل بيرليو ، وجورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية، الاهلية للنشر ، بيروت، 1993 .
*محمد، بن علي، سؤال الانسان في الفكر العربي الاسلامي والليبرالي الغربي دراسة فلسفية في المفهوم والحقيقة ، جامعة وهران ، 2012 .
*محمد صالح، غانم، الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب للطباعة، العراق، 2001
*المحمداوي، علي عبود ، الفلسفة السياسية، بغداد ، 2015 .
*مزاود، نسيبة، فلسفة الحضارة في فكر القديس اوغسطين ، جامعة الحاج لخضر ، 2012 .

Political philosophy between Augustine and Thomas Aquinas

Dr. Raad Kadhim Niamah

College of Arts - Al-Mustansiriya University

Raadaldaragy@gmail.com

Keywords: political philosophy, state, civil society

Summary:

In this research, we are trying to reach a summary of the topics of political philosophy of Augustine and Thomas Aquinas, the state, for example, civil society, authority, systems of government, and law.

We have tried to show the similarities and differences in these subjects, how Augustine viewed the state and what Aquinas said about it, is civil society different for Aquinas from Augustine, and whether the systems of government are the same for them, or different, and finally the law and the point of view of each of them towards it.